إمكانات التكامل الاقتصادي النقدي في دول غرب القارة الإفريقية " الواقع والتحديات"

The Potential of Monetary Economic Integration in the West African Countries "Reality and Challenges

نصير أحمد[1*]، زين يونس[2]، بن موسى بشير [3]

[1] جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر الوادي- الجزائر

2 جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر الوادي- الجزائر

[3] جامعة الوادي الشهيد حمه لخضر الوادي- الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة الاتحاد الاقتصادي والنقدي في دول غرب إفريقيا ، و التي تعتبر بمثابة الآلية المهمة لتعزيز التعاون في شتى المجالات داخل دول تلك الاتحادات، حيث يمكن لها من خلال تحقيق الوحدة النقدية الوصول الى الحصول على تسهيلات تلقائية في حركة التجارة والاستثمار وحركة رأس المال والعمالة في غياب القيود التي تعيق تلك العوامل، ورغم ان العديد من تلك ا لاتحادات تشجعت على إقامة الوحدة النقدية قبل تحقيق التكامل الاقتصادي، الا أن أهدافها كانت ترمي الى تحقيق التكامل الاقتصادي انطلاقا من التكامل النقدي ، و الاتحاد الاقتصادي والنقدي في دول غرب إفريقيا الذي نجح في إنشاء نظام لسياسات الاقتصاد الكلى من خلال وضع هيكل للمحاسبة المشتركة تتم مراجعته بين الدول الأعضاء بانتظام بالإضافة الى إنشاء سوق للأوراق المالية

الكلمات المفتاح : التكامل الاقتصادي ، الاتحاد النقدي ، اقتصاديات غرب إفريقيا، المحاسبة المشتركة، سوق الأوراق المالية

تصنيف JEL : F15؛ E52

Abstract: This study aims to shed light on the experience of the Economic and Monetary Union in the countries of West Africa, which serves as an important mechanism to enhance cooperation in various fields within the countries of those unions, where through monetary union can access to automatic access to trade and investment movement Capital and labor in the absence of constraints to these factors, and although many of these unions encouraged the establishment of monetary union before the achievement of economic integration, but its objectives were aimed at achieving economic integration based on monetary integration, Criticism in West African countries, which succeeded in establishing a macroeconomic policy system through the establishment of a joint accounting structure that is regularly reviewed among member states as well as the creation of a stock market.

Keywords: economic integration; Monetary union; Economics of West Africa; Common accounting; Stock market

Jel Classification Codes : F15; E52

* نصير أحمد: الإيميل: **necir-ahmed@univ-eloued.dz** .

I- تمهيد:

في ظل ما يشهده عالم اليوم، من اتجاه جديد في العلاقات الاقتصادية التي أصبحت تُميز الاقتصاد العالمي، من اتجاه نحو التكامل، وزيادة الترابط، والتشابك بين اقتصاديات تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، واحتلت هذه الظاهرة مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية، حيث شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، و عليه سنسلط الضوء في هذا الموضوع على هذه الظاهرة ذات الأهمية الكبيرة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

شكل اعتماد خطة عمل لاجوس في عام 1980 بداية دفعة جديدة نحو تعزيز التعاون فى جميع أنحاء القارة، وقد شجعت الخطة على إتباع نهج اقليمى لزيادة التنمية الاقتصادية، وهو ما أدى فى فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين الى انتشار منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمي في القارة.

وتتعدد التجارب الإفريقية في التكامل الاقتصادي على نحو يصعب معه ايجاد دولة افريقية خارج أحد هذه التجمعات بسبب انتماء الكثير من هذه الدول الى أكثر من تجمع. وقد أدى هذا الواقع الى تعقيد عملية التكامل الإفريقية، بسبب تداخل العضوية والالتزامات، والافتقار الى التنسيق الأفقي بين هذه التنظيمات حيث تعمل بشكل منعزل، وهو ما يفسر – الى حد كبير – تواضع الانجازات التي حققتها التجمعات الإقليمية الإفريقية حتى الآن. سواء فيما يتعلق بالتجارة الإقليمية أو النمو الاقتصادي. إلا أن هذا لا يعنى انه توجد بعض الحالات قد نجحت في تحقيق بعض الأهداف، فقد حقق الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية – على سبيل المثال – تقدما ملحوظا فى تحرير حركة عوامل الإنتاج من خلال إزالة الحواجز الجمركية والتجارية بين دول الاتحاد، كما نجح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا فى إنشاء نظام لسياسات الاقتصاد الكلى من خلال وضع هيكل للمحاسبة المشتركة تتم مراجعته بين الدول الأعضاء بانتظام بالإضافة الى إنشاء سوق للأوراق المالية. ونجحت السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا فى رفع حجم التجارة البينية للسوق من 3.1 مليار دولار عام 2000 الى 12.7 مليار دولار عام 2009 ثم الى 17.4 مليار دولار عام 2010 ،كما ارتفعت التجارة البينية في تجمع شرق أفريقيا بنسبة 49% بعد إطلاق مشروع الاتحاد الجمركي داخل التجمع، يظل الاتجاه العام هو تواضع الانجازات التي حققتها ظاهرة الإقليمية في إفريقيا.

ومن أهم منظمة إقليمية مهمتها تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء، من خلال تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية في إطار سوق مفتوحة وتنافسية ومناخ قانوني رشيد وموائم.

أنشأ في داكار (السنغال) في 10 يناير 1994. ومقره في واغادوغو (بوركينا فاسو). وخلف للاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (UMOA) الذي أنشئ في عام 1963، قامت 7 دول افريقية بتوقيع معاهده انشاء اتحاد اقتصادي ونقدي لغرب إفريقيا في يناير 1994، تلك الدول هي: بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، مالي، النيجر، توجو، السنغال ثم انضمت غينيا بيساو سنة 1997 ليصبح عدد الدول الأعضاء في اتحاد الايموا ثماني دول.

الجدير بالذكر أن دول الايموا أعضاء فى منطقة الفرنك الإفريقي وتدار سياستهم النقدية من خلال بنك مركزي إقليمي للايموا ومركزه السنغال وذلك في إطار إتحاد نقدي بين دول الأعضاء.

في عهد العولمة الراهن، يبدو الاتحاد الاقتصادي والنقدي كأداة حقيقية لتكامل إقليمي. وكونه يضم 8 دول فقط، يسمح له بمواجهة التحديات بشكل أفضل. وقد أعد لذلك أدوات منها بورصة الأوراق المالية الإقليمية BRVM.

مما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ما مدى نجاح ومساهمة نجاح تجربة التكامل الاقتصادي النقدي لدول غرب القارة الإفريقية؟

I. – التكامل الاقتصادي: التعريف وأنواعه، الصيغة البديلة للتكامل الاقتصادي والسمات الأساسية للإقليمية الجديدة:

1. التكامل الاقتصادي: التعريف وأنواعه

1.1. تعريف التكامل الاقتصادي: تعني كلمة التكامل من الناحية اللغوية على أنها تكميل أو التمام أو الكل التام، أما من ناحية الفعل فتدل على عملية ربط ودمج أجزاء منفصلة في واحدة وتجميعها لتكون في الأخير كل متكامل.[1]

يرجع أصلها إلى اللغة اللاتينية، وهو مصطلح intégritas، أما فعل اللاتيني للكلمة هو intég[2]، وبداية استعمال كلمة التكامل كان عام 1620م في قاموس أكسفورد الإنجليزي. كما يعرف التكامل على أنه تجميع عدة عناصر منتشرة لتكوين كل واحد جديد، وكبير لتقوية كل موجود وغير مترابط وهذا ما ورد عن كلمة التكامل في جميع القواميس العربية تقريبا بنفس المعنى إذ يعرفه القاموس العصري على أنه التكميل والتتميم، وفي المصباح المنير أشير إليه بالمعنى كمّل الشيء، أي تمت أجزاؤه واكتملت محاسنه، ودل إليه بالتوحيد في قاموس المورد.

أما من الناحية الاقتصادية فإن مصطلح التكامل الاقتصادي هو موضوع اختلف فيه الباحثون في تعريفه. إذ نجد البعض يدخل في نطاقه صورا مختلفة من التعاون الدولي، كما يرى آخرون أن مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في واقع الأمر على "**تكامل اقتصادي**" يربط هذه الاقتصاديات[3]، في حين أن التكامل الاقتصادي أوسع وأشمل من ذلك، وحتى من ناحية الشمولية يوجد هناك اختلافات بين الباحثين في تحديد مضمونه، فإذا كان البعض يُدخل في نطاقه التكامل الاجتماعي، ويذهب به آخرون لينطبق على أي نوع من أنواع التعاون الدولي[4]، وهناك من يضيق في مفهومه بقوله أن التكامل الاقتصادي يقصد به إزالة التمييز بين وحدات اقتصادية تابعة لدول مختلفة[5].

مما سبق ذكره نلاحظ أن كلمة التكامل تشير إلى أشكال معينة من العلاقات الاقتصادية، وتتعدد تعريفاته باختلاف المدارس الفكرية والنظرية، فهناك من يرى أن التكامل هو أي عملية تقود إلى التعاون بينما يرى آخرون أنه يعني ضرورة إدخال عناصر التنسيق بين الوحدات الإنتاجية مع احتفاظها بشكلها وسماتها الخاصة، ويذهب البعض إلى أن تتم عملية دمج كاملة للهياكل الاقتصادية لخلق هيكل جديد.

2.1.أنواع وأساليب متعددة من التكامل : ظهرت أنواع وأساليب متعددة من التكامل يمكن إيجازها فيما يلي:

1.2.1.التكامل الرأسي: وتتم فيه التجزئة العمليات الإنتاجية إلى مراحل، تستوطن كل مرحلة قطرا معينا، أي تكون خلال مرحلة الاستعمار حيث كان إنتاج المواد الأولية يتم في مستعمرات وتتم عملية التصنيع في الدول المستعمرة "**المتقدمة**"، وتتصف هذه النوعية بعدم عدالة توزيع المنافع المتأتية من عملية التكامل حيث تستحوذ الدول المتقدمة على المكاسب الكبيرة من جراء القيمة المضافة.

2.2.1.التكامل الأفقي: وتتم فيه أيضا تجزئة العمليات الإنتاجية ولكنها تتصف بأنها تحدد عن طريق تقسيم العمليات بناءًا على التخصص والمزايا النسبية، وتكون بين أقطار أو نظم متشابهة ومتجانسة وتوزع المنافع بصورة متكافئة على أسس اقتصادية يتم الاتفاق حولها بين الأطراف المتشاركة.

ومن تعدد مفاهيم التكامل، يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي بشكل عام هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

وفي النظام الاشتراكي عُرف على أنه العملية الموضوعية التي يقوم بها مجلس البلدان الأعضاء حيث يكون توجهها مدروس ومنتظم لتقسيم العمل الدولي، وكذا التقريب والمساواة لمستويات تطورها الاقتصادي، وبناء هياكل اقتصادية حديثة عالية الفعالية للاقتصاديات الوطنية، وإقامة روابط وثيقة ودائمة في فروع علوم الاقتصاد والتكنولوجيا، وتوسيع أسواق هذه البلدان، وتحقيق روابط بينها.

كما أنه يستبعد في تعاريف أخرى فكرة هيئات عليا تعلو سلطتها سلطة الدولة، ويركزون بصفة أساسية على ضرورة احترام سيادة الدولة، أي يتم فيها التكامل وفقا لخطط مركزية تحدد أدوار كل قطر في العمليات الإنتاجية، وبذلك يعتبر التكامل الاقتصادي جزءًا من عملية تكامل أوسع وأشمل لميادين أخرى.

أما بالنسبة للدول النامية فقد تطرق العديد من الباحثين لمفهومه، حيث عرفه د. صلاح العبد بأنه "كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر بإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع"[6]

2.الصيغة البديلة للتكامل الاقتصادي والسمات الأساسية للإقليمية الجديدة

1.2. الصيغة البديلة للتكامل الاقتصادي: لتعميق التكامل حسب المفهوم الجديد، يرى بعض الكتاب أن الترتيبات الإقليمية الجديدة يجب أن تنطوي على تكامل أعمق، يتجاوز مجرد إقامة منطقة تجارة حرة، ليس بأخذ بأدوات تكامل إيجابي توجد فيه قواعد لتنسيق السياسات الاقتصادية بين دول متشابهة في نظمها الاقتصادية، بل بدفع الدول الأقل تقدما إلى الارتباط بنمط من السياسات الاقتصادية يفتح أسواقها أمام التدفقات التجارية والرأسمالية من الدول المتقدمة، ويكفل لمنشآتها الاقتصادية أن تعمل بدون قيود بما يتفق ومتطلبات التدويل المتزايد لعمليات الإنتاج، وتعديل النظم الاقتصادية للدول النامية من خلال برامج إصلاح اقتصادي لتوفير المناخ الملائم لرأس المال الأجنبي والشركات، لاسيما عابرة القوميات

2.2.السمات الأساسية للإقليمية الجديدة: تختلف التوجهات الحديثة للإقليمية الجديدة على الرغم من إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية القديمة اختلافا كبيرًا من حيث السمات، فقد اتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد، أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد اتسمت بالسمات التالية:[7]

– أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي؛

– تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة؛ والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية؛

– ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات إلتزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة؛

المقارنة بين المنهجين: يتضح مما تقدم أن الإقليمية الجديدة تطرح بديلا للمنهج التقليدي للتكامل الإقليمي، يختلف عنه في معظم خصائصه، والجدول رقم(01) يلخص أهم نواحي التباين بين الصيغتين التقليدية والبديلة.

جدول رقم(01): مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	الإقليمية للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز، لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز، مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات
العناصر: رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الإتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تقضي إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
القائم بالدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القومية

المصدر: مُحَمَّد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص:51.

II – التكامل النقدي صيغه وإمكانات تطبيقه بين الدول النامية:

1. التكامل النقدي وصيغه:

1.1.تعريف التكامل النقدي : تتعدد المفاهيم الخاصة بمصطلح الاتحاد النقدي فيرى بعض الاقتصاديين أمثال Werner و Medio Lamfalussy Alfredo بأنه تثبيت أسعار الصرف البينية بشكل دائم بين عملات المنطقة المتكاملة ، إلا أن هذا التعريف أخذت عليه عدة سلبيات ، فقد أد Cordon أنه بالرغم التثبيت القاطع لعملات دول الأعضاء وأنه طالما بقيت تحمل كل واحد منها إسما مختلفا فإنه سيصبح من السهولة التخلي عن هذا التثبيت كلما إستدعت الظروف لذلك ، فيرى بعض الاقتصاديين أمثال *Mechelup* و *J.Wiliamsone*، بأن الاتحاد النقدي هو إنشاء عملة واحدة مشتركة لتحل محل العملات دول الأعضاء في المنطقة التكاملية .[8]

2.1.صيغ التكامل النقدي : يختلف التكامل النقدي من حيث مداه وشموليته فقد يكون كاملا وواسعا عندما يتم اتخاذ عملة واحدة وقد يكون جزئيا وضيقا يشمل عددا من صيغ التعاون النقدي

1.2.1 .التكامل النقدي الكامل يتم في هذه الصيغة خلق عملة مشتركة يتم تداولها داخل المنطقة التكاملية تحل عملة رئيسية من بين العملات الوطنية المتداولة كعملة مشتركة، ويتم اختيار عملة الدولة القائد في المجموعة إذا كانت اقتصاديات الدول الأعضاء متفاوتة الحجم إلا انه إذا كانت الاقتصاديات متساوية الحجم فان استعمال إحدى العملات الوطنية قد يكون صعبا لما يثيره من حساسيات تتعلق بالسيادة الوطنية.

تستلزم العملة الواحدة تنازل الدول الأعضاء عن سياد تها النقدية والمالية لصالح سلطة نقدية مركزية موحدة توكل إليها مهمة إدارة سياسة مشتركة فيما يخص التضخم والبطالة والنمو وسعر الفائدة، وخلق سوق نقدية ومالية موحدة وإتباع سياسة سعر صرف مشتركة اتجاه العالم الخارجي.

يمكن القول أن صيغة التكامل النقدي الكامل يمكن تطبيقها بين تلك الدول التي تتقارب في أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وفي وجهات النظر السياسية، والتي تنعم بوفرة في الموارد المالية، واستقرار في موازين مدفوعا تها وتتمتع بدرجة عالية من حرية الحركة في عناصر الإنتاج فيما بينها، ولن تتأثر كثيرا لفقدا نهاسيادتهاالنقدية لان حجم المنافع التي ستجنيها من وراء هذه العملة الموحدة ستفوق بكثير تكاليفها.

2.2.1.التكامل النقدي الجزئي : هي تمثل حسب الاقتصادي جون وليامسون (Williamson.J)صيغ العمل النقدي المشترك الذي يضم عددا من البلدان ذات عملات مختلفة، والتي لا ترقى إلى عملية إنشاء عملة موحدة .وليس هناك من صيغة معينة تستثني صيغة أخر ى، ويمكن تجسيد جميع الصيغ أو دمجها في جهد تكاملي موحد، ولكن على أساس تدريجي. إلا أنه حسب ما يراه مالكوب قد تذهب أشكال **التكامل النقدي الجزئي** شوطا بعيدا في تعزيز التكامل النقدي .[9]

- **إنشاء إتحاد للمدفوعات** : يقوم المبدأ الخاص بإنشاء إتحاد للمدفوعات على حل مشكلات العملات غير القابلة للتحويل ، حيث تقوم الدول المعنية بإنشاء نظام للمقاصة في إطار التبادل التجاري من خلال تسوية المعاملات البينية ، وإنشاء الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1950-1958 مايسمى بالاتحاد الأوروبي للمدفوعات ، وقد تم العمل به لنفس الغرض.[9]
- **تنسيق أسعار الصرف البينية** :يتم في هذه الحالة الاتفاق بين الدول الأعضاء على إتباع سياسات من شأنها التنسيق بين أسعار الصرف لعملات الأطراف المشاركة من خلال إقامة هيكل للأسعار المركزية بين العملات الوطنية لهذه الدول، وتحديد المدى الذي يمكن أن تتغير فيه أسعار الصرف البينية وتلتزم هذه الدول بتقييد الانحرافات عن هذه الأسعار المركزية عن طريق التدخل ببيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، هذه الإجراءات تقلل من مخاطر التقلبات في أسعار الصرف البينية وبالتالي تشجيع الدول الأعضاء على توسيع حجم المبادلات التجارية بينها. ومن أمثلة هذه الصيغة من التكامل النقدي الجزئي "**نظام الثعبان الأوروبي**" .*
- **التنسيق النقدي** : يتم في هذا الشكل الاتفاق بين الدول الأعضاء على السياسات النقدية المتبعة لغر ض تحقيق التقارب الاقتصادي وتقارب أسعار الصرف بين الدول الأعضاء ، وغالبا مايتم تحقيق هذا التنسيق في أسعار الفائدة ، أو يتم التنسيق من خلال المعرض النقدي وذلك حسب سياسة أسعار الصرف** المتبعة في هذه الدول.[10]
- **تحقيق التكامل بين الأسواق المالية** :يشير تكامل السوق الرأسمالية إلى الخطوات الرامية إلى زيادة حركة انتقال رأس المال، وهذا عن طريق إلغاء قيود الصرف وتنسيق سياسات الضرائب والسياسات الاستثمارية ودمج الأسواق المالية القصيرة والطويلة الأجل، وفضلا عن تحرير حركة التدفقات الرأسمالية في منطقة التكامل، هناك إمكانات توحيد السياسة المتعلقة بحركة رأس المال بينها وبين بقية العالم وكذلك المواءمة بين سياساتها حيال الاستثمارات المباشرة الوافدة من الخارج، والتوجيه المشترك للفوائض المالية الموجودة خارج المنطقة.[11]
- **السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال:** وتعني توحيد سياسات االخارجية تجاه كافة التدفقات الخارجة أو الداخلة إلى المنطقة المتكاملة وذلك من خلال توحيد قيود التحويل التي تعتمدها في مواجهة العالم الخارجي وقيام بتوحيد سياستها الخاصة بتوجيه الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها أو تجاه استثمارات في الخارج مما يؤدي إلى الحصول على أفضل شروط ممكنة للاستثمارات الخارجية.
- **العملة الموازية:** والتي تعني إصدار عملة جديدة من قبل جهة نقدية مشتركة للدول الأعضاء وتداولها بجانب العملات الوطنية بالإضافة إلى استخدامها في تسوية المدفوعات عن المبادلات الإقليمية وجعلها المرتكز الذي ترتبط به العملات الوطنية.[12]

* قام الاتحاد الأوروبي عام 1972 طبقا لما سمي بنظام الثعبان داخل النفق " *Snake in the Tunnel* " بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية وكانت مرتبطة هذه العملات بالدولار

** يقصد بسياسة أسعار الصرف ما إذا كان سياسة للتعويم أو سياسة مقيدة أو سياسة موجهة (حرة مدارة)

- **تجميع الاحتياطي:** وهو ترتيب يقوم بموجبه الأعضاء بإيداع جزء من احتياطا تهم من الصرف الأجنبي لدى أحد الوكلاء، ويترتب للعضو مقابل مساهمته حقوق سائلة تكون في شكل قروض في حالة ما إذا كان يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته، وطالما أن هناك تباعد زمني معقول بين الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، فانه بوسع الوكيل تقديم قروض ضمن حدود معينة دون تهديد سيولة إيداعات الأعضاء الآخرين.

2.إمكانات تطبيق التكامل النقدي بين الدول النامية:

ليس من السهل على الدول النامية ان تفي بشروط التكامل النقدي بشكله الكامل، الذي يقوم على إيجاد عملة مشتركة وخلق سلطة نقدية موحدة. فذلك يتطلب بني ارتكازية مالية ونقدية متقدمة، ونسب عالية من التجارة البينية مقارنة بحجم تجارتها العالمية. بالإضافة إلى سياسات نقدية ومالية متناسقة تقو م بها حكومات غايتها النهائية تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الأقطار. لذلك يصبح التكامل النقدي الجزئي أو التدريجي هو الصيغة المثلى والعملية الممكنة اقتصاديا. والذي يتناسب مع الخصائص الاقتصادية للدول النامية.[13]

تتميز الدول النامية بكونها كيانات صغيرة ترتبط اقتصاديا وتجاريا بالدول الصناعية الكبرى وتعتمد عليها بشكل كبير ويترتب على هذه التبعية تكاليف تصحيح خارجي وداخلي باهظة. لمواجهة العجوزات الضخمة في موازين مدفوعاتها، وكذلك مجابهة الضغوط التضخمية الآتية من الخارج والتي لا سلطة للدول النامية عليها عمليا، هذا كله في ظل عدم كفاية سيولتها الدولية.

هذا الوضع يفرض على الدول النامية أن تخلق بينها شكلا من أشكال التكامل النقدي الجزئي، إن توثيق الروابط النقدية بين هذه الأقطار ووضعها في إطار أكثر فعالية من المؤسسات النقدية الإقليمية، وتنسيق في سياس ات النقدية والمالية تمثل جوابا جزئيا ولكن مهما للجانب النقدي من الاختلافات في التوازنين الداخلي والخارجي ومشاكل التنمية فيها .إن أي شكل من أشكال العمل النقدي المشترك بين هذه الدول يرتبط أساسا بمرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي بينها، والنقود تلعب دورا أساسيا في كل مرحلة من مراحل التكامل لذلك يجب تحديد وتقييم هذا الدور في كل مرحلة بغية الوصول إلى العلاقات المتبادلة المثلى بين النواحي المختلفة من عملية التكامل في مجالات النقد والتجارة والتعريفة الجمركية والتمويل والنمو.[14]

III واقع اقتصاديات دول غرب إفريقيا

وسنحاول في هذا المحور تقسيم الواقع من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والداخلية ومؤشر التوازن الخارجي والمتمثل في التجارة الدولية، مع تسليط الضوء على بعض الإمكانات تتمثل في نمو القطاعات الرئيسية لهذه الدول.

1 تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية: وأهم هذه المؤشرات نوردها في التالي:

1.1.نمو الناتج المحلي الإجمالي و المحركات الرئيسية للنمو: بين عامي 2012 و 2015 ، العديد من البلدان في غرب أفريقيا سجلت قوية النمو. ولكن في عام 2016 ، النمو وحقق ركود في المتوسط حوالي 0.5 ٪ كان التباطؤ في عام 2016 المعمم ، نيجيريا وليبيريا وجود سجلت نموا سلبيا حتى إذا نمت بعض البلدان عالية جدا ، مثل كوت ديفوار مع ما يقرب من 9 ٪. التباطؤ في نيجيريا ، بسبب حجم هذا الاقتصاد مقارنة إلى المنطقة ، بشكل كبير متوسط غرب إفريقيا.[15]

الشكل رقم (01): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، 2016وتقديرات2018و 2019

–قيمة فعلية لسنة 2016 – قيمة تقديرية 2017 – قيمة توقعية 2018 – قيمة توقعية 2019

في عام 2017 ، انتعش النمو الإقليمي ، بمتوسط 2.5 ٪ وارتفع 3.6 ٪ في عام 2018 و 3.8 ٪ في عام 2019 الأداء المتوقع نيجيريا تدعم أيضا هذه الاتجاهات الاقتصادات الرئيسية الأخرى في المنطقة ،كوت ديفوار وغانا ، على التوالي ، ساهم معا حوالي 11 ٪ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 ، ونموها المتوقع في 2018-2019 يجب أن يدعم الانتعاش في نيجيريا.

وجهات النظر الايجابية في المنطقة تقوم على انتعاش في أسعار النفط وإنتاج النفط في نيجيريا وغانا ، وكذلك من الأداء الزراعي القوي.[16]

2.1. تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع: في غرب أفريقيا ، قطاع الخدمات هو السائد ، مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يجري الأكبر في الدول الرئيسية (باستثناء في ليبيريا وسيراليون ، حيث الزراعة لا يزال المهيمنة) في كل دول المنطقة ، مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي هي الأقل من جميع القطاعات، بحيث لا يزال قطاع الصناعات التحويلية هو الأعلى في كوت ديفوار– حوالي 18 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 في معظم بلدان غرب أفريقيا .

الشكل رقم (02):حصة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي بحسب البلد للفترة 2000–2017

الفلاحة – الصناعة – الصناعة التحويلية – الخدمات

توقعات في القطاعات والقطاعات الفرعية المهيمنة للاقتصاد تختلف من بلد إلى آخر. في بوركينا فاسو، قطاع الصناعات التحويلية والصناعة محرك النمو ، بالنظر إلى الوتيرة المستمرة للخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية *(PNDeS)* 2016–2020 ، في حين تحتل الزراعة المركز الثاني مؤخرا بعد ما استفادت من الاستثمارات. لكن في الرأس الاخضر من المتوقع أن تهيمن السياحة والنقل والصناعة التحويلية والفنادق والمطاعم في 2018–2020 كوت ديفوار ، الصناعة التحويلية و الخدمات هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ويقتصر التصنيع على المنتجات الأولية التحول الصناعة الخفيفة وإلى إنتاج السلع الاستهلاكية.[17]

1.3.مؤشر السياسة النقدية (معدلات التضخم): التضخم مشكلة بالنسبة للعديد من الاقتصادات النامية ، بما في ذلك في إفريقيا. إلحاق مستمر وغير ملوث يشوه النمو الاقتصادي. من 2014 إلى 2017 ، بحيث إرتفع متوسط انعطاف في غرب أفريقيا من 8.2 ٪ إلى 13.3 ٪ ، في حين إلحاق زاد المتوسط في إفريقيا من 7.4٪ إلى 13٪. من المتوقع أن ينخفض التضخم في غرب إفريقيا معتدلة في عام 2018 و 11.0 ٪ في عام 2019.

تعكس توقعات التضخم المرتفع تطورات الاقتصاد الكلي غير المواتية في الاقتصادات الرئيسية مثل نيجيريا ، مع التضخم المتوقع في عام 2017 من 16.8 ٪ ، و غانا مع معدل تضخم قدره 17.5 ٪ ، و سيراليون 19.3 ٪. ضغط تضخمي * ، مثل معظم البلدان الأفريقية تعتمد الدول الغربية على الواردات (خاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج) ، في إرتفاع أسعار الاستيراد دفعت التكاليف الإنتاج مما أدى إلى الأسعار في ارتفاع الاستهلاك. تحديات الميزانية في زيادة (باستثناء في توغو والرأس الأخضر) بسبب السياسة المالية التوسعية كما حفرت في متوسط التضخم في المنطقة، ومع ذلك فإن البلدان الناطقة بالفرنسية لديها وذكر أن متوسط التضخم كان أقل من ذلك بكثير بحيث تم تطهير المتوسط الإقليمي وبعض الدول.

4.1.استقرار الاقتصاد الكلي و النمو الاقتصادي : بشكل عام ، البلدان تنمو بسرعة في حين الحفاظ على ظروف الاقتصاد الكلي مستقرة ، وخاصة على المؤشرات الرئيسية التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف هناك صلة وثيقة بين استقرار الاقتصاد الكلي و الأداء الاقتصادي يدل على الحاجة في غرب أفريقيا لتعميق الإصلاحات الهيكلية وتنويع القاعدة الاقتصادية من العديد من البلدان ، وخاصة تلك التي تعتمد المواد الخام. التضخم وأسعار الفائدة نهاية وأسعار الصرف والتحديات الميزانية تم استخدامها كمؤشرات للاستقرار الاقتصاد الكلي. التضخم هو المؤشر يستخدم على نطاق واسع لأنه يؤثر بشكل مباشر على

* يأتي من انخفاض سعر الصرف و الاختلالات خلال الانخفاضات في سعر المواد الخام والطلب العالم.

المؤشرات الأخرى. في إفريقيا الغربية، انعطاف ونمو تميل إلى التحرك في اتجاهين متعاكسين) ، في2014-2016 ، ارتفع التضخم من 8.2 إلى 12.7 ٪ في حين انخفض النمو من 3.2 إلى 0.5 ٪.

ومن المتوقع وجود علاقة سلبية مماثلة 2017-2019 من خلال إرتفاع معدل التضخم في غرب إفريقيا يمكن أن يبطئ النمو ، وهو مايوضحه الشكل الذي يمثل استقرار الاقتصاد الكلي و النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم لدول غرب إفريقيا للفترة 2014-2016وتوقعات 2020

الشكل رقم (03):استقرار الاقتصاد الكلي و النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم لدول غرب إفريقيا للفترة 2014-2016 وتوقعات 2020

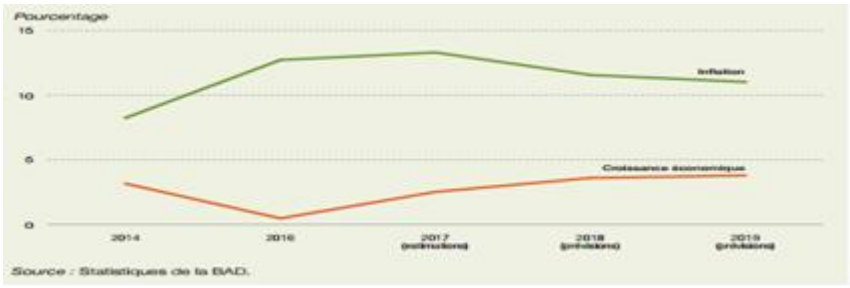

– معدلات التضخم – النمو الاقتصادي

5.1. العجز في الميزانية والحساب الحالية ومصادر التمويل الحكومة: وهما مؤشرين ممثلان في :

1.5.1. الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: انخفضت بشكل معتدل في غرب أفريقيا في الفترة 2015-2016، من 26.4 ٪ إلى 26.0 ٪ ، ثم أن البلدان بذلت جهودا للسيطرة على تحديات الميزانية يجب عليهم لا تزال تزيد في عام 2017 والانتقال ليصل الى نسبة 26.2٪، وهو العجز المالي المتوسط في المنطقة يجب أن تبقى مستقرة نسبيا بين 2017 و2019 ، وباستمرار أقل من المتوسط الأفريقي.

والشكل الموالي يوضح عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المناطق الأفريقية.

الشكل رقم (04): عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بحسب المناطق 2014 وتوقعات 2019

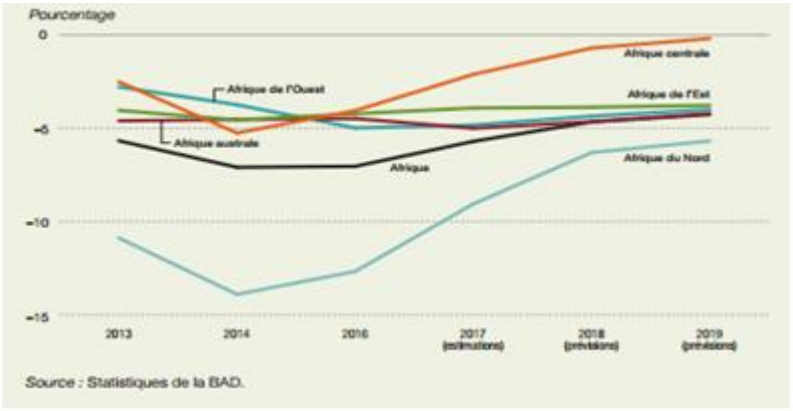

– منطقة إفريقيا الوسطى – منطقة شمال إفريقيا – إفريقيا – غرب إفريقيا – شرق إفريقيا – إفريقيا جنوب

2.5.1 تعبئة الموارد المحلية (الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي): كانت مستقرة نسبيا في غرب أفريقيا منذ عام 2011، قبل أن ينخفض قليلا في2014-2015 زيادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتجارية لها كان لا يكاد يذكر. فئة "**الضرائب الأخرى ووصفات غير رسمية** "كان المصدر الرئيسي الإيرادات العامة. لقد تضاعفت تقريبا من 2.7 مليار دولار إلى 4.2 مليار دولار في2010-2011 قبل التراجع إلى 2.7 مليار دولار في عام 2015 تعبئة عموما المتوسط الإيرادات في المنطقة تترجم إلى قلة الفواتير في الموانئ، سوء الإدارة المالية، الإفراط في الاعتماد بالنسبة للقطاع الرسمي وعدم مراعاة القطاع الرسمي وغير الرسمي والمتنامي، وهو ما يوضحه هذا الشكل.

الشكل رقم (05): تعبئة الموارد المحلية في دول غرب إفريقيا 2010-2015

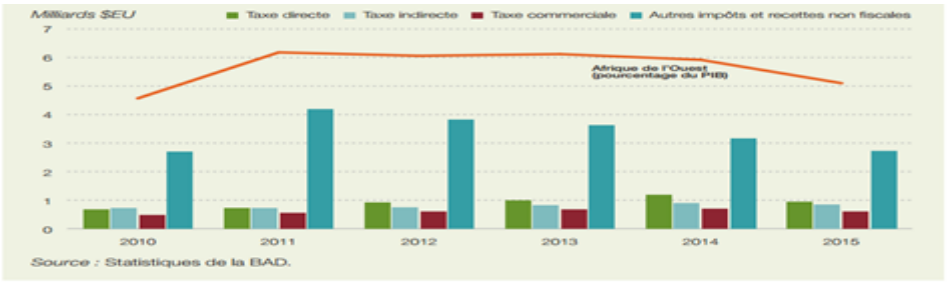

–ضرائب مباشرة – ضرائب غير مباشرة – ضرائب تجارية – الضرائب الأخرى والإيرادات غير الضريبية

معدل البطالة: الاختلافات في معدل البطالة في بلدان غرب أفريقيا تعكس الطريق أكثر التي يتم جمع إحصاءاتها في البلدان أسواق العمل، الوظائف ذات جودة منخفضة العمالة المتداخلة والبطالة أو بين المشاركة في سوق العمل والخمول يستحق اهتماما خاصا في تفسير معدلات البطالة، فإن معدل البطالة ليست مؤشرا مناسبا لأداء سوق العمل حالة من الأفضل تلخيص العمال الأفارقة مجموع معدل البطالة ومعدل العمالة الناقصة. هذا المبلغ أعلى بكثير من 50 ٪ في معظم دول غرب إفريقيا وبالمثل .[18]

وتقترح منظمة العمل الدولية الإضافة نسبة العمال غير النظاميين والمعدل البطالة لإيجاد نسبة الوظائف ضعيف بين العمال الأفارقة، ويشمل العمال غير النظاميين العاملين لحسابهم الخاص، وعمال الأسرة، العمال الموسميون والعمال المؤقتون. العديد من العمال الشباب غير النظاميين الذين تمت مقابلتهم في المسوحات الوطنية هم يعتبرون أنفسهم عاطلين عن العمل، على الرغم من الإحصاءات الرسمية تعتبرهم وبالمثل، تقترح منظمة العمل الدولية الإضافة نسبة العمال غير النظاميين والمعدل البطالة لإيجاد نسبة الوظائف ضعيف بين العمال الأفارقة، ويشمل العمال غير النظاميين العاملين لحسابهم الخاص، وعمال الأسرة، العمال الموسميون والعمال المؤقتون. العديد من العمال الشباب غير النظاميين الذين تمت مقابلتهم في المسوحات الوطنية هم يعتبرون أنفسهم عاطلين عن العمل، على الرغم من الإحصاءات الرسمية، والجدول الموالي يوضح مجموع العاطلين عن العمل والضعفاء العمال في غرب إفريقيا ،2016-2000

الجدول رقم (02): مجموع العاطلين عن العمل والضعفاء العمال في غرب أفريقيا ،2016-2000

(النسبة المئوية للقوة العاملة)

الدولة	2000	2003	2006	2009	2012	2016
بنين	88.6	88.4	90.5	90.1	90.0	89.3
بوركينافاسو	88.3	85.1	83.9	81.7	79.1	75.1
الرأس الاخضر	53.8	52.7	50.2	47.6	46.3	45.3
كوت ديفوار	80.7	80.4	81.9	82.0	81.3	78.6
غامبيا	79.4	79.5	79.5	78.9	79.2	79.1
غانا	79.1	77.2	75.9	78.0	72.1	70.9
غينيا	67.3	66.4	66.2	65.8	66.2	66.3
غينيا بيساو	63.3	63.9	63.2	62.6	61.9	61.3
مالي	89.4	87.5	88.2	86.9	85.8	85.3
موريتانيا	56.9	53.9	53.3	52.3	50.9	48.9
نيجر	93.4	93.1	92.9	93.0	92.8	92.4
نيجيريا	51.4	50.3	46.1	44.6	43.4	42.0
السنغال	78.7	74.8	74.5	73.4	73.4	71.5
طوغو	89.2	89.3	89.2	89.1	87.6	85.0

Source : ILOSTAT 2016 et statistiques de la BAD

2. المؤشرات الاقتصادية الخارجية (مؤشر التوازن الخارجي):

كانت التجارة أبرز قنوات التكامل بين بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث سجلت كثافة متزايدة بمرور الوقت. فمنذ الثمانينات، زاد نصيب الصادرات الإقليمية من الصادرات الكلية بأكثر من ثلاثة أضعاف) وتحظى إفريقيا جنوب الصحراء حاليا بالنصيب الأكبر من التكامل التجاري البيني الإقليمي على مستوى الأسواق5نقاط مئوية يرتبط بزيادة متوسطة قدرها 0.5%في نمو أي بلد اعتيادي من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ومن المثير للاهتمام، واتساقاً مع الحصص المماثلة التي تحظى بها المنطقة من التجارة البينية الإقليمية، نجد أن التداعيات التي تنتقل عبر قناة التجارة تبدو مشابهة لنظيراتها في الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية الأخرى. ورغم ذلك، توجد محاذير مهمة تشوب أجواء التفاؤل بشأن تكامل إفريقيا جنوب الصحراء أغلبها يشير إلى أن القارة لا يزال أمامها طريق طويل حتى تصل إلى التكامل التام وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الجانب الأكبر من التجارة البينية في المنطقة يتسم بدرجة عالية من التركز. فعشرة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء 65%من إجمالي الطلب الإقليمي على الصادرات البينية الإقليمية، وبإمكانها توليد أكبر التداعيات الإقليمية بوصفها أسواق المقصد لمعظم التجارة البينية الإقليمية. ويشمل ذلك اقتصادات كبرى مثل جنوب إفريقيا والبلدان المجاورة لها، وكوت ديفوار، والكونغو الديمقراطية، لكن المفاجأة أنه يستثني بلدانا أخرى، مثل أنغولا ونيجيريا، اللتين تستوردان غالبا من بقية أنحاء العالم.[19]

الشكل رقم (06): التجارة دون الاقليمية (التجارة داخل التكتلات النقدية والمجموعات الاقليمية) في إفريقيا

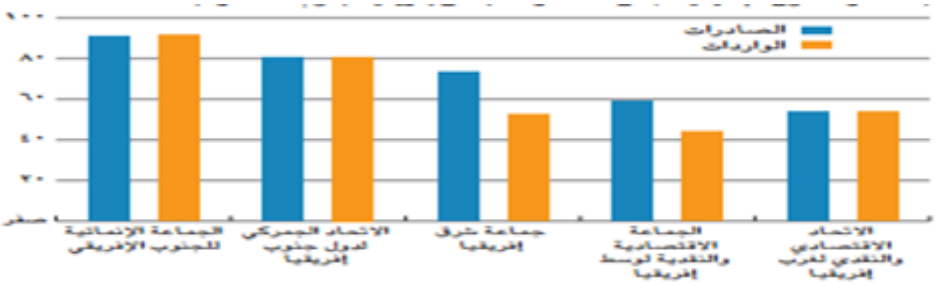

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي

وفي أرجاء القارة، هناك جيوب صغيرة من التكامل البيني الإقليمي المكثف، رغم أن حصص الاستيراد صغيرة نسبيا مقارنة بحصص اللاعبين الكبار وبمجموع الصادرات البينية في إفريقيا جنوب الصحراء. وغالبا ما تكون البلدان ذات التكامل البيني الإقليمي المكثف بلدانا أصغر وتستورد نسبا كبيرة من إجمالي الناتج المحلي لجيرانها، ومن ثم يمكن أن تكون مصدرا كبيرا للتداعيات على المستوى دون الإقليمي. ويصدق هذا على وجه الخصوص في حالة بلدان غرب إفريقيا، مثل بوركينا فاسو وغانا ومالي، وهي أسواق مقصد كبيرة لصادرات تبلغ قيمتها 1 % من إجمالي الناتج المحلي لبعض شركائها التجاريين.

IV- الاتحاد الاقتصادي والنقدي في دول غرب إفريقيا: المكاسب والتحديات

1. الاتحاد الاقتصادي والنقدي الإفريقي : نشأته ومراحل تطوره

1.1.نشأة الاتحاد الاقتصادي والنقدي في دول غرب إفريقيا : إثر حصولها على الاستقلال ، أنشأت ست دول أعضاء غرب أفريقيا لمنطقة الفرنك – بنين (ثم داهومي) وبوركينا فاسو (ثم فولتا العليا) ساحل العاج.النيجر. السنغال وتوغو (في عام 1963) – في 12 مايو 1962 الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (UMOA)، أنشئ الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا 1962 وحل محل الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا الفرنسية وضم هذا الاتحاد في عضويته 08 دول هي " بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السينغال، توغو "، وقد تقرر ضمن هذا الاتحاد إنشاء بنك مركزي وجهاز مشترك لإصدار النقود، ويصدر البنك المركزي عملة دولة غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية المسماة الوحدة النقدية بالفرنك الإفريقي[20]، (CFA)وذلك إعتمادا على الفرنك الفرنسي سابقا، وهذا البنك يعتبر جزءا من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا ، وقد مر الاتحاد بالمراحل التالية:

- **فترة السبعينيات** :ثم أعيد تسميته وعدلت معاهدة إنشائه سنة1973 ،ووقعت اتفاقية جديدة أعادت تنظيم الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، عندما تقرر نقله إلى مقره الحالي في السنغال،وقد أنشأت الدول الأعضاء في هذا الاتحاد بنك التنمية لغرب إفريقيا،وحدد مجلس رؤساء الدول والحكومات هدف هذه المؤسسة في إنشاء منطقة نقدية موحدة، تضم كل دول إقليم غرب إفريقيا، وذلك من خلال استخدام العملات المحلية في التجارة البينية والتحويلات النقدية الأخرى،بهدف ترشيد استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية. وركزت على أهداف اقتصادية معتبرة منها إعادة النظر في اقتصادات الدول الأعضاء الى جانب التركيز على التنسيق بين الهيئات المتخصصة في دول الاتحاد، والشروع في المشاريع التكاملية، غير ان العديد من القيود الهيكلية الى جانب ضعف اقتصادات الدول الأعضاء لا تزال تعتبر من معوقات تلك العملية ، ومبرزة بذلك التزامها بالتعاون النقدي فيما بينها، في إطار الاتحاد، ومع فرنسا في منطقة الفرنك. وقد انضمت مالي للاتحاد الاقتصادي والنقدي في يونيو 1984، بعد أن طلبت في عام 1967 إعادة إدماجها بمنطقة الفرنك.

- **فترة الثمانينات:** ساهمت صدماتان خارجيتان رئيسيتان في زعزعة استقرار اقتصاد الاتحاد و عكس النمو الاقتصادي: انهيار أسعار السلع الأساسية، مصادر مهمة لعائدات التصدير، و تزايد قيمة الفرنك CFA، تحت تأثير كل من زيادة قيمة الفرنك الفرنسي وتراجع أسعار الصرف في البلدان المجاورة خارج منطقة الفرنك. وأدى تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي والمالية الرئيسية بشكل سريع ، ببلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي إلى أزمة اقتصادية عميقة.
- **فترة التسعينيات** : ولمواجهة الأزمة الاقتصادية، أعربت بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي، منذ عام 1990 عن استعدادها لتعميق التكامل الاقتصادي بالإضافة إلى الاتحاد النقدي. وأصبح من الواضح أن آليات التنظيم النقدية يجب أن تستكمل الإصلاحات الاقتصادية لضمان تماسك الاتحاد ووضع الأسس لتحقيق النمو المستدام. كما ان محافظ OAECB (البنك المركزي لدول غرب أفريقيا) كلف رؤساء دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي بإجراء تخطيط للتكامل الاقتصادي ولإعداد معاهدة لهذا الغرض. تم التوقيع على معاهدة إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الاتحاد الاقتصادي والنقدي) في 10 كانون الثاني عام 1994 في داكار، قبل يومين من خفض قيمة الفرنك الأفريقي.

ويعد ، في هذا السياق، التوقيع على المعاهدة الاجراء المرافق الأكثر أهمية وأكثر فعالية لتخفيض قيمة العملة. بعد التصديق عليها من قبل جميع الدول الموقعة، دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 1 أغسطس 1994. استقر المجلس التنفيذي لهيئة الاتحاد النظام ومحكمة العدل 30 يناير 1995 بواغادوغو. عقد المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي والنقدي 10 مايو 1996.

وفي2 مايو 1997، أصبحت غينيا بيساو الدولة العضو الثامنة للاتحاد. وفي نفس الإطار يمكن القول ان مخطط الاتحادات النقدية في إفريقيا والذي حدده الاتحاد الإفريقي يهدف إلى تحقيق أهدافا كبيرة في القارة، مهتما أساسا بالتركيز على تعزيز تحقيق الأهداف الاقتصادية الى جانب الأهداف النقدية، فالتجمعات الاقتصادية في إفريقيا قد خضعت لمراجعات هيكلية بغرض تطويرها وجعلها أكثر ملائمة للمستجدات وأكثر قدرة على تحقيق الأهداف[20] ويمكن من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): مخطط الاتحاد الإفريقي للاتحادات الإقليمية في إفريقيا

الاتحادات النقدية في إفريقيا	المجموعات الاقتصادية	الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية
الاتحاد النقدي الأول	إتحاد النقدي العربي	الجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، المغرب ، تونس
الاتحاد النقدي الثاني	السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبها (الكوميسا)	أنجولا، بوروندي، جزر القمر ، جمهورية الكونغو ، جيبوتي ، مصر، إريتريا ، إثيوبيا، كينيا ، مدغشقر ، ملاوي ، جزر موريس، ناميبيا ، رواندا ، سيشل، السودان ، سوازيلندا، أوغندا ، زامبيا ، زمبابوي
الاتحاد النقدي الثالث	الاتحاد الإفريقي لدول إفريقي الوسطى	بوروندي، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، تشاد ، الكونغو الديمقراطية ، غينيا الاستوائية ، الجابون ، روندا ، ساوتومي برانسيب
الاتحاد النقدي الرابع	الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا	بنين ، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، ليبيريا ، مالي ، النيجر ، نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، طوغو
الاتحاد النقدي الخامس	الاتحاد الإنمائي لجنوبي إفريقيا	أنجولا، بوتسوانا ، الكونغو الديمقراطية، ليسوتو ، ملاوي، جزر موريس ، موزمبيق ، ناميبيا، سيشل ، جنوب إفريقيا ، سوازيلندا، تنزانيا ، زامبيا ، زمبابوي

Source *:* Paul Masson, Catherine Pattillo, une monnaie unique pour l 'Afrique, finance et développement, décembre 2004, P.10.

من خلال الجدول يمكن القول ان المخطط الذي رسمه الاتحاد الإفريقي والذي ينطوي على انشاء العديد من الاتحادات النقدية داخل التجمعات الاقتصادية، يعتبر بمثابة الآلية المهمة لتعزيز التعاون في شتى المجالات داخل دول تلك الاتحادات، حيث يمكن لها من خلال تحقيق الوحدة النقدية الوصول الى الحصول على تسهيلات تلقائية في حركة التجارة والاستثمار وحركة رأس المال والعمالة في غياب القيود التي تعيق تلك العوامل، ورغم ان العديد من تلك ا لاتحادات تشجعت على إقامة الوحدة النقدية قبل تحقيق التكامل الاقتصادي، الا أن أهدافها كانت ترمي الى تحقيق التكامل الاقتصادي انطلاقا من التكامل النقدي، وهو مدخل ممكن إذا التزمت جميع لأطراف بالشروط اللازمة للتكامل.[21]

2.1. مراحل تطور الاتحاد الاقتصادي والنقدي في دول غرب إفريقيا: من خلال ظهور العديد من الاتحادات نوردها في:

1.2.1الوحدة الاقتصادية لإفريقيا الغربية أنشأت هذه الوحدة في عام 1974 من 7 دول تعتبر مجموعة من(*wasce*) و التي تشكل مجموعها 70 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 1994 ، و تتضمن هذه الوحدة كل من بنين ، بوركينافاسو ، كوت ديفوار ، مالي ، موريتانيا ، نيجر، والسنغال. كان يهدف هذا التكتل إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية بتسهيل إقامة المشاريع الوحدوية حيث كانت ترتكز إستراتيجية التكامل على محورين: الأول هو التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة و التي من المفروض تكون معتمده بحلول عام 1987، و الثاني تحرير المبادلات التجارية البينية نهائيا بدون أي حواجز.

كذلك إنشاء صندوق التضامن لتمويل المشاريع الإقليمية بالرغم من الآمال التي كانت معلقة على نجاح هذا التكتل لتميزه عن سابقه بوجود انسجام أكبر بين أعضاؤه وتخصص أكثر في كل دولة إلا أنها لم تنجز ما اتفقت عليه وعلى رأسها السوق المشتركة برغم القدر الضئيل من التحرير الذي شمل حوالي 428 منتج .

2.2.1.الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا :أنشئ بمعاهدة وقعتها الدول السبع في الأعضاء في الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا وذلك سنة 1966 ،وحل محل الاتحاد الجمركي السابق الذي تأسس في عام 1959 ،ويهدف هذا الاتحاد الجديد إلى المحافظة على العلاقات التجارية المميزة بين تلك الدول، الى جانب إقامة تعريفة جمركية منخفضة على التجارة البينية، وزيادة الرسوم المفروضة على الواردات، ومن المبادئ الأساسية التي كان يقوم عليها هذا الاتحاد هي إعفاء التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من الرسوم مع توزيع عائد الضرائب ورسوم الاستيراد المشتركة بين الدول لأعضاء ، الى جانب وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، لكن على الرغم من وجود الإطار المؤسسي والتنظيمي للعمل المشترك ضمن هذا الاتحاد إلا أن تلك الدول استمرت بشكل منفرد في فرض الضرائب على الواردات القادمة من بقية الدول الأعضاء في الاتحاد.

3.2.1.الوحدة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية :أسست هذه الوحدة في عام 1975 بالمصادقة على اتفاقية لاغوس " Lagos" تتضمن 16 دولة وهم: الرأس الأخضر ، غامبيا ، غانا ، غينيا بيساو ، نيجيريا ، توغو ، بنين ، بوركينافاسو ، كوت ديفوار ، مالي ، موريتانيا ، نيجر ، سنغال ، غينيا ، ليبيريا ، سيراليون.

تهدف هذه الوحدة إلى إنشاء سوق موحدة للدول الأعضاء الذي يشكل حوالي 220 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 1994.من جهة أخرى كانت تنشد تحقيق التعاون و التنمية في القطاعات الاقتصادية. ولتحقيق ذلك،اعتمدت وسائل عده أهمها تحرير كلي للمبادلات التجارية الإقليمية، تحرير انتقال عوامل الإنتاج،إنشاء صندوق التعويضات،تنسيق السياسات النقدية و الميزانية و الزراعية مع التخفيض التدريجي و المستمر للتعريفات الجمركية على السلع ذات المنشأ المحلي و إزالتها نهائيا بحلول عام 1989،وأخيرا تطبيق تعريفة جمركية خارجية موحدة بحلول عام 1990 .

و في عام1993 أدخل تعديل على طريقة عمل المجموعة و يشكل مؤتمر الرؤساء الهيئة العليا للمجموعة.وتنص المعاهدة على إنشاء محكمة لحل الخلافات الناشئة عن تفسير أحكامها و تطبيقها تضم المجموعة 16 دولة ، 9 منها فرنكوفونية و5انجلوفونية و2تتحدثان البرتغالية .

2.الأهداف الاقتصادية والنقدية لدول غرب القارة الإفريقية :

يهدف الاتحاد إلى تعزيز التعاون النقدي بين الدول الأعضاء من ناحية وبين فرنسا من ناحية أخرى وتتضمن اتفاقيته التأسيسية الأهداف التالية:[22]

- ✓ دعم القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء ؛
- ✓ تنسيق الخطط الاقتصادية للدول بإجراءات ونظم مراقبة جماعية ؛
- ✓ انشاء سوق مشتركة على أساس حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال ووضع تعريفية خارجية وخطط تسويقية مشتركة. (تم بالفعل تبادل السلع معفاة من الرسوم الجمركية من 2000/1/1) ؛
- ✓ تنسيق السياسات القطاعية الوطنية بتبني إجراءات وسياسات مشتركة في المجالات الرئيسيةِ للنشاط الاقتصادي؛
- ✓ تنسيق التشريعات وفقا لما تقتضيه ضرورات السوق المشتركة ؛
- ✓ تفعيل المنافسة الاقتصادية العادلة بين الدول الأعضاء سواء في الأنشطة الاقتصادية والمالية وذلك فى اطار تحرير السوق وتوفير البيئة التشريعية الملائمة؛
- ✓ مواءمة قوانين الاستثمار الوطنية وتوحيدها بين جميع دول الجماعة تعزيز التنمية المتوازنة للمنطقة، مع إيلاء الانتباه إلى المشاكل الخاصة لكل دولة من الدول الأعضاء لا سيما الساحلية والجزرية الصغيرة في الدول الأعضاء مثل الرأس الاخضر؛
- ✓ تشجيع وتعزيز العلاقات وتعزيز تدفق المعلومات؛
- ✓ اعتماد سياسات سكانية تأخذ في الاعتبار ضرورة وجود توازن بين العوامل الديمغرافية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ [23]
- ✓ إنشاء صندوق للتعاون والتعويض والتنمية؛
- ✓ التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية للدول الأعضاء.

ويمكن القول إن الأهداف المسطرة في إطار هذا الاتحاد تركز أساسا على التغلب على الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها تلك الدول، والتي يمكن تحقيقها من خلال تحقق التكامل الاقتصادي. ويمكن القول في هذا الإطار أن أهداف هذا التكتل هي أهداف ممكنة التحقق غير أن هناك العديد من العقبات التي تعترض بشكل خاص مسيرة الاتحادات النقدية الإفريقية والتي تتمثل أساسا في تعدد أهداف تلك الاتحادات، الى جانب تعدد عضويات الدول ضمن نفس تلك الاتحادات، وهو ما يمكن ان يؤدي بشكل خاص الى تشتت الجهود التكاملية للدول والتجمعات، بسبب تعدد التزامات الأطراف، وفي هذا الإطار يمكن استعراض وضع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا في إطار التجمعات الإقليمية في إفريقيا والشكل الموالي يمثل

الشكل رقم (07): الاتحادات النقدية القائمة في القارة الإفريقية

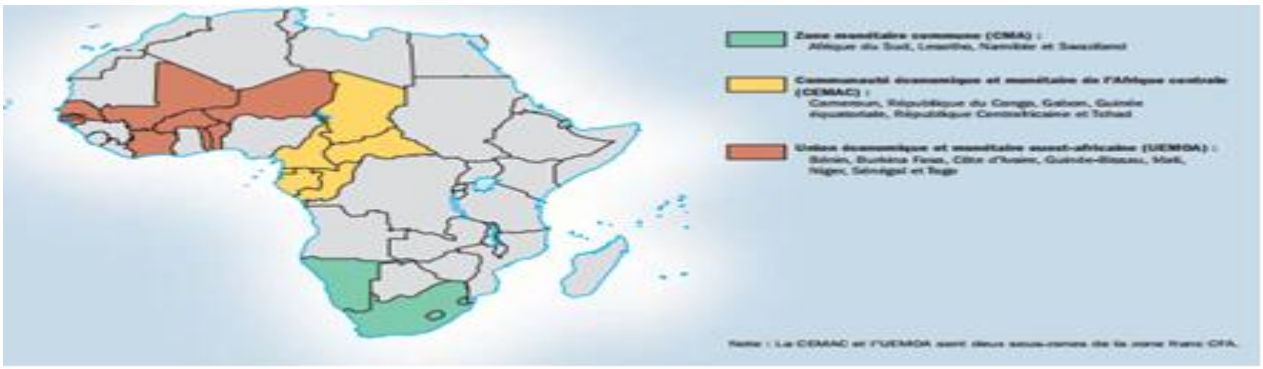

- **الاتحاد النقدي إفريقيا الجنوبية – الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول إفريقيا الوسطى – الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا**

3.المكاسب المحققة لدول غرب القارة الإفريقية:

أشارت بعض الدراسات الاقتصادية والتي تناولت موضوع التكامل النقدي القائم والمحتمل بين الدول في إفريقيا، أشارت الى أن مجموعتين فقط من الجماعات الخمسة في إفريقيا تعتبر قادرة على تحقيق مكاسب ومنافع اقتصادية ونقدية في المدى المتوسط، وتضم تلك المجموعتين المناطق الأكثر احتياجا للتمويل بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي. فالعجز في جانب التمويل سوف يتم القضاء عليه من خلال انشاء الاتحاد النقدي والعملة الموحدة. أما بالنسبة للمناطق التي تتبع سياسات مالية أكثر انضباطا مثل دول) الاتحاد النقدي الإفريقي وجماعة التنمية لجنوب إفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى (فعلى العكس من ذلك فهي لن تحقق بحسب الدارسة أية مكاسب اقتصادية أو نقدية في المدى المتوسط. ويمكن القول حسب الدارسة أن السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبيها والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وحدهما هما اللتان ستكسبان من انشاء عملة افريقية موحدة، بينما قد تواجه الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تتبع سياسات مالية أكثر انضباطا خسائر في المدى المتوسط، وقد حصرت الدراسة تلك النتائج الاقتصادية والنقدية المتفاوتة للمناطق والتجمعات، ويمكن من خلال الجدول الموالي توضيح مكاسب الجماعات الإقليمية في إفريقيا[24]

الجدول رقم (03): مكاسب الجماعات الاقليمية في إفريقيا

الرقم	الاتحاد	متوسط صافي مكاسب الرفاه*	نسبة الدول الرابحة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية**
01	الاتحاد النقدي العربي	-0.11	0 من 03
02	السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبيها	3.90	7من 7
03	الجماعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى	-1.28	0 من 04
04	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	11.25	13من 13
05	جماعة التنمية لجنوبي إفريقيا	-7.39	1 من 12
إجمالي صافي المكاسب		-0.45	

*: **متوسط صافي مكاسب الرفاه:** كنسبة مئوية مما يعادل الناتج المحلي الاجمالي.

: **نسبة الدول الرابحة في الجماعات الاقتصادية الإقليمية: إجمالي المكاسب الإقليمية الصافية مرجحة بالناتج المحلي الاجمالي كنسبة مئوية من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الإفريقي.

Source : Paul Masson, Catherine Pattillo, une monnaie unique pour l'Afrique, finance et développement, décembre 2004, P.15

من خلال الجدول أعلاه يظهر ان مكاسب الرفاه التي من الممكن تحقيقها في تكتل دول غرب إفريقيا تعتبر اكبر المكاسب المحققة على مستوى التجمعات الإفريقية، حيث أن متوسط صافي مكاسب الرفاه قد يبلغ 11.25 % من الناتج المحلي الاجمالي ، بينما تحقق السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبيها مكاسب بنسبة 3.9% من الناتج المحلي الاجمالي، بينما تحقق في نفس الوقت باقي التجمعات الأخرى خسائر في المدى المتوسط، فمن خلال هذا الجدول يظهر أن مكاسب الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا تبلغ نحو 03 أضعاف المكاسب الاقتصادية والنقدية المحققة في ثاني أحسن اتحاد في المنطقة، وبالنسبة لعدد البلدان الرابحة في كل مجموعة اقتصادية نجد ان عدد البلدان الرابحة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حسب نفس لدراسة هو 13 بلد من إجمالي 13، بينما عدد البلدان الرابحة أيضا في منطقة السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبيها هو 07 من 07 بلدان

3.التحديات التي تواجه الاتحاد والاقتصادي النقدي لدول غرب إفريقيا:

ومن أهم التحديات نوردها في التالي:

- يمثل إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول المجموعة؛ مرحلة سيترتب عليها توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتم الاتفاق عليها داخل المجموعة؛ الا أنه وفي الوقت الراهن لا تزال تسع دول من أصل 15 دولة لا تنطبق عليها بنود المجموعة فيما يخص ''**التعرفة الخارجية المشتركة** ''(TEC/CEDEAO) بعدما جرى إقرارها في القمة 22 يناير 2006 ودخلت حيز التنفيذ في الـ 1 من يناير 2015، وذلك لأسباب متعددة من ضمنها التخوف من انتقال النزاعات القائمة في المنطقة، ومحدودية مستوى الارتباط بين اقتصاديات المجموعة.[25]
- رغم التقدُّم الذي أحرزته المجموعة خلال السنوات العشر الماضية – على صعيد النمو الاقتصادي والحد من الفقر– فإن المنطقة تواجه الآن تحديات جسيمة تُعزى بالأساس إلى انخفاض أسعار السلع الأولية عالمياً والمخاطر الأمنية المرتبطة تحديداً بالمنطقة.

أتي على رأس الدوافع التي حفزت دول إيكواس للاتجاه نحو إصدار عملة موحدة استمرار تداول عملة "فرنك س ف ا" أو الفرنك الأفريقي CFA franc في 8 دول أعضاء بالإكواس، الدول الفرانكفونية، وهي بنين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، مالي، النيجر، السنغال، توجو، غينيا بيساو، الرأس الأخضر، بينما تستخدم بقية الدول عملاتها الخاصة.

ودائمًا ما يُنْظر لـ"فرنك س ف ا" على أنه عملة كولونيالية " **إستعمارية**"، إذ أنشأته فرنسا إبَّان استعمارها لتلك الدول، وربطت تلك العملة المستحدثة بالفرنك الفرنسي وقتئذ، وأضحى الفرنك الأفريقي اليوم مرتبطا باليورو، وتهيمن فرنسا على السياسات النقدية المرتبطة بالفرنك سيفا، وتحتفظ الخزانة الفرنسية بنحو 50% من احتياطيات النقد الأجنبي للدول الفرانكفونية بدعوى ضمان استقرار قيمة العملة.

- تسعى دول إيكواس إلى التخلص من القيود الفرنسية المفروضة على عملتها، أو بالأحرى الوصاية الفرنسية التي لا تزال مفروضة عليها حتى يومنا هذا، بعد أكثر من 7 عقود على ربط العملة الأفريقية بالعملة الفرنسية، وتحديدا منذ عام 1945، ولعل هذا الأمر قد دفع إلى خروج مظاهرات شبابية عدة في عدد من العواصم الفرانكفونية أبرزها كوتونو عاصمة بنين، وداكار العاصمة السنغالية، واجادوجو عاصمة بوركينافاسو، في سبتمبر/أيلول لعام 2017 للمطالبة بفك الارتباط بين الفرنك سيفا واليورو كي تصبح الدول الأفريقية أكثر استقلالية.

- العملة الموحدة والسياسات النقدية المشتركة تعضدان من إمكانية قيام سوق إقليمية، حيث تتمتع عمليات تدفق السلع والبضائع وممارسة الأعمال التجارية بهامش كبير من الحرية والمرونة والفاعلية عبر دول إقليم غرب أفريقيا.

- فضلا عن ذلك، يرى أنصار العملة الموحدة " **إيكو**" أن سريانها يفضي إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول الإقليم، وتقليل تكلفة للمبادلات أو المعاملات التجارية، وكل هذا يفسح المجال أمام إنعاش سوق غرب أفريقيا التي يُقدَّر حجمها بنحو 385 مليون نسمة، خصوصا أنَّ هناك بنية اقتصادية ونقدية إقليمية داعمة لعملة "إيكو"، أبرزها "المنطقة النقدية لغرب أفريقيا"، وهي مجموعة فرعية داخل الإيكواس تتضمن 6 دول ألا وهي نيجيريا، وغانا، وجامبيا، وغينيا، وسيراليون، وليبيريا، والتي تأسست بالتزامن مع إطلاق جواز سفر موحد ECOWAS Passport بنهاية عام 2000، أضِفْ إلى ذلك تأسيس المعهد النقدي لغرب أفريقيا في عام 2001، ومقره أكرا عاصمة غانا، كي يكون بمثابة منظمة مؤقتة تمهيدا لإنشاء البنك المركزي لغرب أفريقيا. وكلها مؤسسات مالية ونقدية تدعم، جنبا إلى جنب مع عملة **إيكو**، سوقا إقليمية لغرب أفريقيا.

- رغم الآمال العريضة التي تحدو إصدار العملة الموحَّدة لإيكواس إلا أن هناك عقبات عديدة قد تعرقل سريان العملة بدءا من يناير المقبل، وتقبع المخاوف من الهيمنة النيجيرية على السياسات النقدية المرتبطة بالعملة "إيكو" في صدارة المشهد، إذ يمثل الناتج المحلي الإجمالي *GDP* لنيجيريا قرابة ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لإيكواس، والبعض يشبه الثقل النيجيري داخل مجموعة غرب أفريقيا بثقل ألمانيا داخل منطقة اليورو.

وبالإضافة إلى التحديات سالفة الذكر، هناك عراقيل مرتبطة بالمعايير الواجب توافرها قبيل سريان " **إيكو**" في يناير المقبل، ولعل من بين هذه المعايير التي يجب أن تحققها الدول في سبيل الانضمام إلى منطقة **إيكو** ألا يتجاوز عجز الموازنة الـ3% بأية حال، وأن يكون متوسط معدل التضخم السنوي أقل من 10%، وألا يتجاوز معدل تمويل البنك المركزي لعجز الموازنة نسبة 10% من إجمالي العائدات الضريبية للسنة المالية السابقة.

ويبقى الرهان على الإرادة السياسية الجادة فيما يتعلق بتداول عملة "إيكو" الموحدة على غرار منطقة اليورو، لأن توافر الإرادة السياسية التي تدرك أهمية إعطاء دفعة للعمل الاندماجي على المستويين القاري والإقليمي الفرعي، كمنهاج عمل يحد كثيرا من التأثيرات السلبية للعولمة على المستوى الاقتصادي والمنافسة الشرسة وغير المتكافئة بين الدول المتقدمة اقتصاديا ودول العالم الثالث، وفي القلب منها الدول الأفريقية، وتقبل بسيادة "فوق" وطنية هي الركيزة الأهم في إتمام أي إجراء اندماجي، فضلًا عن ضرورة وجود ضمانات تتعلق بالتوزيع العادل لمكاسب العمل الاندماجي، لأن شعور الدولة بوجود أعباء تثقل كاهلها كنتاج لوجودها في أي تجمع قاري أو إقليمي لن يدفعها بأية حال لتقديم تنازلات أو استمرار التزامها الإقليمي تجاه التجمع، فضلا عن ذلك لا بد من تبني سياسات اقتصادية ونقدية مرنة وفعَّالة للتعامل مع أية تأثيرات تواجه الدول إثر تحولها للإيكو، خصوصا الدول الفرانكفونية.

الخاتمة:

كان القصد من وراء هذه الدراسة هو التعرف التكامل الاقتصادي النقدي في دول غرب القارة الإفريقية، وييعتب انضمام الدول إلى التكتلات الاقتصادية الدولية إحدى الوسائل الرئيسية التي تساعد على تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية والمزايا المالية الكبيرة مقارنة بما كانت تحصل عليه عندما كانت خارج التكتل، وتتجه دول غرب إفريقيا إلى إقامة علاقات اندماجية متكافئة فيما بينها بهدف تبادل المصالح الاقتصادية والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتوحيد القواعد والإجراءات مما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج وتنمية التبادل التجاري وتحقيق مزيد من الفوائد المشتركة بين بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإسكوا)، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي :

- حتى الآن لم ينجح معظم هذه التكتلات لأسباب سياسية واقتصادية وفنية الا أن في المستقبل ينتظره فرص للاتحاد الاقتصادي وبناء صوره فكرية جديدة للجماعة الاقتصادية الإفريقية. والايمواه منظمة إقليمية مهمتها تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء، من خلال تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية في إطار سوق مفتوحة وتنافسية ومناخ قانوني رشيد وموائم.
- غياب الوحدة أو التكامل الاقتصادي في هذه المجموعة مما أدى لأن يكون دور هذا الإتحاد في تحقيق التكامل الاقتصادي غير فعال. وربما يرجع السبب في ذلك إلى المنافسة أكثر من التعاون بين الدول الأعضاء. كما أن تطوير محاولة قطاعات الاقتصاد المتخلفة والتي يهيمن عليها القطاع الزراعي، أضعف التجارة البينية بين الدول الأعضاء.
- حددت المنطقة بأنها منطقة الفرنك الفرنسي، مما جعل ثلث تجارة هذه الدول تتم مع فرنسا، مما حرم الإقليم من فرصة الاتجار مع الدول المختلفة.
- ومن بين السلبيات الواضحة لعملية ربط العملة بفرنسا اعتماد سياسة معدل التبادل الفرنسي بدون أن تكون جزءا من عملية تحديد هذا المحدد.
- نقص الادخارات بين الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي لغربي إفريقيا، مما أدي الى ضعف تنقل رأس المال والعمالة كثيرا، وهذا العامل وضع قيودا على تحقيق أي تكامل نقدي ذي أهمية. وفيما يختص بتنقل رأس المال نجد أن فرنسا هي المستفيد الأكبر .

المراجع :

1. رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي معوقاته وآفاقه**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص:2.
2. مُحَّد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجربها وتوقعتها**، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص: 838.
3. حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**،ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص:7.
4. مُحَّد هشام خواجكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية** مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1971-1972، ص:30 .
5. خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم القانونية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص:41 .
6. عبد الهادي يموت، **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1983، ص:.110
7. علاوي مُحَّد لحسن، **الاقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة الباحث، العدد7، ورقلة، 2009-2010، ص:.4
8. لطيفة بن يوب وآخرون ، **إمكانية تشكيل منطقة عملة مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي** ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9973.، ص:162 .

9. عباس بلفاطمي ، **محددات ، إمكانات وأثار التكامل النقدي بين دول مجلس إتحاد التعاون الخليجي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، 2011، ص:67.

10.أحمد صديقي ،**مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الدولي ، جامعة تلمسان ،2013، ص:.47

11. نفس المرجع ، ص:.46

12. لطيفة بن يوب وآخرون، مرجع سابق ، ص: .162

13. منيرة نوري ، **دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي** ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص : إقتصاد التنمية ، جامعة باتنة 1، 2017، ص:.29

14. نفس المرجع ، ص:.30

.15 Groupe de la Banque africaine de développement , Rapport Évolution : macroéconomique et pauvreté, inégalité et emploi ; 2018, P:03

16. Ibid,P:04.

17. Ibid,P:05.

18. Ibid,P:25.

19.تقرير التمويل والتنمية ، **إفريقيا تتكاتف** ،سبتمبر 2018، ص: 49 .

20.تقديم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ، الاستثمار في منطقة الفرنك على الرابط:

.http://www.izf.net، تاريخ الاطلاع : 2019/09/16، على الساعة :10:00 ، ص:01.

21. أحمد صديقي وآخرون ، **واقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، على الرابط :

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81895 ، جامعة أدرار، ص: .103

22. المركز الديمقراطي العربي ، **قراءة فى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا** ، على الرابط :https://democraticac.de/?p=40046 ، تاريخ الاطلاع : 2019/09/16، على الساعة :11:00، تاريخ النشر:2016/11/18، ص:01.

23. أحمد صديقي وآخرون ،مرجع سابق ، ص: .106

24. نفس المرجع ، ص:107.

25. ابوالعباس برهام ، **المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا » الإيكواس »!... مقومات النجاح وقيود التكامل**، على الرابط:http://elawassir.org/fr ، تاريخ الاطلاع : 2019/09/16، على الساعة : 12:00، تاريخ النشر :2017/06/13، ص:01